وزارة التجارة والصناعة

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية التقديرية للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠٠٩/١٢/٢٣ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠١٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/٢/١٣؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠١٠ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٥٦٧٠٠٠ ج (فقط مليون وخمسمائة وسبعة وستون ألف جنيه لاغير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٨٩٩٠٠٣ ج (فقط ثمانمائة وتسعة وتسعون ألفًا وثلاثة جنيهات لاغير) بفائض قدره مبلغ ٦٦٧٩٩٧ ج (فقط ستمائة وسبعة وستون ألفًا وتسعمائة وسبعة وتسعون جنيهًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/٢/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى